المحاضرة السادسة مقياس: نظريات التنمية

إعداد: د. أمين حواس

6. الثورة النيوليبرالية المضادة Neoliberal Counterrevoluation

كانت الثورة المضادة في نظرية التنمية خلال فترة السبعينات والثمانينات جزءا من ردة فعل نيوليبرالية شاملة (باسم تجديد الإيمان بمبادئ الاقتصاد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي) معارضة للكينزية، الديمقراطية الاجتماعية، تدخل الدولة والهيكلية وبشكل خاص ضد النظريات الراديكالية كالتبعية.

تُمثل هذه الانتقادات جزءا صغيرا فقط من تغير سطح بحر الفكر الاقتصادي الناجم عن أزمة اقتصاديات الكينزية خلال الستينات والسبعينات ومحاولة إعادة إحياء متزامن للفلسفة الاقتصادية الليبرالية (التجارة الحرة وعدم التدخل) التي ظهرت منذ القرن التاسع عشر مدمجة بوصفات سياسة محددة مرتبطة بأقوى مؤسستين ماليتين دولتين "البنك العالمي وصندوق النقد الدولي" (هذه التركيبة الجديدة تُعرف بالنيوليبرالية أثرت بعمق في نظريات وممارسات سياسة التنمية). رغم العمل المفاهيمي للكتاب الليبراليين أمثال Bauer (1973,1984) وLal (1983) والمشاريع البحثية التي دعمتها عدد من المنظمات البحثية كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمكتب الوطني الأمريكي للبحوث الاقتصادية (NBER) لم يتم اعتماد النيوليبرالية كفكر تنموي إلا بعد تغير المناخ السياسي أوائل الثمانينات مع صعود السياسيين المحافظين في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا التي مهدت الطريق لثورة نيوكلاسيكية مضادة.[1] علاوة على ذلك، تسببت أزمة الديون أوائل الثمانينات في لجوء العديد البلدان إلى البنك العالمي وصندوق النقد الدولي للحصول على الدعم، ما مكن هذه الأخيرة تنفيذ برامج نيوليبرالية قائمة على التعديل الهيكلي كبرنامج عملي.

فضلت هذه الثورة المضادة القائمة على الأيديولوجية الليبرالية الاقتصادية (فلسفة Adam Smith وMilton Friedman وLudwig Von Hayek) سياسات الاقتصاد الكلي من جانب العرض، نظريات التوقعات العقلانية وشددت على التحرر من القيود الاقتصادية للدولة، أما في البلدان النامية دعت هذه النظرية لتحرير الأسواق وتفكيك الملكية العامة، التخلي عن التخطيط الساكن والتسيير الحكومي للأنشطة الاقتصادية. وكما أشرنا

---

[1] - في الثمانينات، تصدر المحافظين المشهد السياسي في البلدان الغربية كالولايات المتحدة برئاسة Ronald Reagan، رئيسة وزراء بريطانيا Margaret Thatcher، رئيس وزراء كندا Brian Mulroney، مستشار ألمانيا الغربية Helmut Kohl وسلسلة من رؤساء وزراء الحزب الديمقراطي الليبرالي الياباني.

سابقا، يُسيطر أنصار هذه النظرية على البنك العالمي وصندوق النقد الدولي متحدين بذلك حجج التدخل المفرط التي تدعو إليه مدرسة التبعية الدولية (خصوصا في منظمة العمل الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية).

يعتقد الاقتصاديون النيوكلاسيك أن التخلف ينتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب اعتماد أسعار غير سوقية (سياسات التسعير الخاطئة) وتدخل الدولة المفرط في الأنشطة الاقتصادية في غالبية البلدان النامية الذي يُسبب تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي. بدل ذلك، يُؤمن الليبراليون الجدد أن تعزيز الأسواق التنافسية وخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة، تعزيز التجارة الحرة وتوسيع الصادرات، جذب المستثمرين الأجانب (من البلدان المتقدمة)، تقليص عدد كبير من القيود الحكومية وتشوه الأسعار في الأسواق المالية والموارد والسلع سيُؤدي لزيادة الكفاءة والنمو الاقتصادي. تُخالف هذه الحجج بشكل صريح معتقدات نظرية التبعية ترى تخلف البلدان النامية بسبب هيمنة البلدان المتقدمة والوكالات الدولية التي تُسيطر عليها، بدل ذلك تُرجع سبب التخلف إلى اليد الثقيلة للدولة، الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية في البلدان النامية، وبالتالي ما هو مطلوب ليس إصلاح النظام الاقتصادي الدولي أو إعادة هيكلة اقتصاديات النامية المزدوجة أو حتى زيادة المساعدات الأجنبية أو تبني نظام تخطيط للتنمية أكثر كفاءة وفعالية...ببساطة هي مجرد مسألة تعزيز الأسواق الحرة وتبني اقتصاد "دعه يعمل دعه يمر ***Laissez faire***" في إطار حكومات متسامحة تسمح بسحر السوق واليد الخفية لأسعار السوق لقيادة وتوجيه تخصيص الموارد.

حسب Todaro and Smith (2014)، يُمكن تقسيم الثورة المضادة إلى ثلاث مقاربات رئيسية:

- نهج السوق الحر Free Market Approach.
- نهج الخيارات العامة (أو الاقتصاد السياسي الجديد) Public Choice Approach.
- نهج الصديق للسوقMarket Friendly Approach .

باختصار، تُعتبر مقاربة الأسواق الحرة تحليلا نظريا لخصائص نظام اقتصادي يعمل في إطار اقتصاد حر (نظام يرتفع أو ينخفض فيه أسعار السلع والخدمات بحرية عندما يرتفع أو ينخفض العرض أو الطلب) عادة في ظل افتراض أن الأسواق غير المقيدة أداؤها أفضل من التنظيم الحكومي. يعتقد نهج السوق الحر أن الأسواق لوحدها قادرة بكفاءة على تخصيص الموارد نحو أفضل استخدام منتج وتقدم إشارات أفضل للاستثمار في الأنشطة الجديدة (أسواق المنتجات) وتستجيب للصناعات الجديدة عبر توفير المدخلات الأساسية (أسواق العوامل) بطرق مناسبة. من خلال السوق، يُمكن للمنتجين معرفة ما الذي ينبغي إنتاجه وكيفية إنتاجه بكفاءة استنادا لأسعار المنتجات والعوامل التي ينبغي أن تعكس بدقة ندرة السلع والموارد في الحاضر والمستقبل. تكون المنافسة فعالة حتى وإن لم تكن كاملة وتتوفر التكنولوجيا بحرية ودون تكلفة تقريبا لاقتناء المعلومات متاحة بالكامل في الكثير من الأحيان دون تكلفة أيضا. في ظل هذه الظروف، أي تدخل حكومي في الاقتصاد هو بالتعريف عامل هدام وتشويهي، لذا

يميل اقتصاديو التنمية ذات توجه السوق الحر للاعتقاد بأن أسواق العالم النامي تتميز بالكفاءة حتى بوجود بعض العيوب ذات تأثيرات سطحية لا تُذكر.

أما النهج الثاني المعروف بنظرية الخيارات العامة أو الاقتصاد السياسي الجديد فيذهب أبعد من ذلك بالقول إن الحكومات لا تقوم (تقريبا) بأي شيء على نحو صحيح، ذلك لأن هذه النظرية تفترض أن السياسيين والبيروقراطيين والمواطنين والبلدان تعمل فقط من منظور المصلحة الذاتية أو استخدام سلطتهم أو سلطة الحكومة لغايات أنانية خاصة بهم. على سبيل المثال، يستخدم المواطنون النفوذ السياسي للحصول على مصالح خاصة (الريع أو الايجار) من السياسات الحكومية (تراخيص الاستيراد أو تقنين الصرف الأجنبي) التي تُقيد الحصول أو الوصول إلى أهم الموارد، أما السياسيون يستخدمون مصادر الحكومة لتعزيز والحفاظ على مناصب الحكم والسلطة، في حين يعمد البيروقراطيون استخدام مناصبهم لاستغلال أو انتزاع الرشاوي من المواطنين الساعين وراء الريع من جهة وإدارة الشركات المحمية من جهة أخرى، وأخيرا يستخدم مسؤولو الدولة سلطتهم لمصادرة الملكية الخاصة بالأفراد. ما يُمكن استخلاصه ليس فقط وجود سوء تخصيص الموارد بل أيضا تقليص شامل للحريات الفردية، إذن تنص نظرية الخيارات العامة بأن المصلحة الذاتية تقود سلوك الأعوان الاقتصاديين وأن الحكومة غير كفؤة وفاسدة لأن الأعوان يستخدمونها كأداة لتحقيق أجندتهم الخاصة، وتدعو هذه النظرية لضرورة تطبيق حد أدنى لتدخل الحكومة التي تعتبرها أفضل حكومة.

أما النهج صديق للسوق هي صيغة معدلة من نظرية الثورة المضادة أكثر اعتدالا من النهجين السابقين يُقر بوجود العديد من العيوب في أسواق المنتجات وعوامل الإنتاج في البلدان النامية، وأنه ينبغي على الحكومات أن تلعب دورا محوريا لتسهيل إدارة الأسواق عن طريق "التدخل الانتقائي"(صديق للسوق) في الاقتصاد فقط في مناطق يكون فيها السوق غير فعال كالاستثمار في البنى التحتية المادية والاجتماعية، مرافق الصحة، المؤسسات التعليمية وتوفير المناخ المناسب للمشروعات الخاصة. يختلف هذا النهج عن مدارس السوق الحرة والخيارات العامة في أنها تعترف بوجود حالات فشل السوق (عدم قدرة السوق على تحقيق المنافع النظرية المنوطة بها بسبب وجود نقائص فيها كالسلطة الاحتكارية، التأثيرات الخارجية ونقص المعلومات) في البلدان النامية وتُوفر في كثير من الأحيان مبررا لتدخل الحكومة لتعديل عمل السوق الحرة.